الأمم المتحدة AS

Distr.
GENERAL

A/49/549
S/1994/1185
19 October 1994
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

الجمعية العامة
مجلس الأمن

الجمعية العامة
الدورة التاسعة والأربعون
البنود ١٠ و ٣٨ و ٤٠ و ٧٨ من جدول الأعمال
تقرير الأمين العام عن أعمال المنظمة
الحالة في الشرق الأوسط
قضية فلسطين
تقرير اللجنة الخاصة المعنية بالتحقيق في الممارسات الإسرائيلية التي تمس حقوق الإنسان للشعب الفلسطيني وغيره من السكان العرب في الأرض المحتلة

مجلس الأمن
السنة التاسعة والأربعون

رسالة مؤرخة ١٩ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٤ موجهة إلى الأمين العام من المراقب الدائم عن فلسطين لدى الأمم المتحدة

لقد تلقيت تعليمات بأن أحيطكم علما بما يلي.

في ١٧ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٤، وقعت الأردن وإسرائيل بالأحرف الأولى على مشروع معاهدة سلام بين البلدين، يُنتظر توقيعها رسميا خلال أسبوع. ونحن نرحب بذلك باعتباره خطوة نحو إقامة سلام شامل ودائم في الشرق الأوسط.

وقد أشارت البيانات التي ألقاها في هذا الصدد بعض المسؤولين، ومن بينهم وزير خارجية إسرائيل، إلى أن مشروع المعاهدة يتضمن عبارات بشأن دور أردني فيما يتعلق بالأماكن المقدسة في القدس، مماثلة للعبارات المستخدمة في إعلان واشنطن المؤرخ ٢٥ تموز/يوليه ١٩٩٤، وهو ما اعترضنا عليه (A/49/288-S/1994/903). وينطوي إدراج هذه العبارات على آثار خطيرة، وإن أي محاولات لفصل المسائل الدينية عن مجمل الحالة السياسية للقدس الشرقية لا يمكن إلا أن يكون في صالح الوضع القائم غير القانوني الذي خلقته الحكومة الإسرائيلية. ونحن نكرر حقيقة أن القدس ستظل جزءا لا يتجزأ من الأراضي الفلسطينية المحتلة منذ عام ١٩٦٧، كما أكدت ذلك القرارات العديدة الصادرة عن مجلس الأمن، وأن المجتمع الدولي لم يقبل قط أي سيادة أو ولاية أجنبية على القدس الشرقية ولم يوافق على ذلك.

وعلاوة على ذلك، فإن إدراج هذه العبارات يمثل انتهاكا واضحا لالتزامات إسرائيل التعاقدية الناشئة عن إعلان المبادئ المتعلق بترتيبات الحكم الذاتي المؤقتة، والذي وقعت عليه في واشنطن العاصمة، في ١٣ أيلول/سبتمبر ١٩٩٣، حكومة إسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية وشهدت على توقيعه الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الروسي، راعيا عملية السلام، وبالإضافة إلى ذلك، فإن الحكومة الإسرائيلية قد قدمت ضمانات للجانب الفلسطيني فيما يتعلق بالأماكن المقدسة والمحافظة على المؤسسات الاقتصادية والاجتماعية في القدس الشرقية.

ومن الجدير بالذكر أن حكومة الولايات المتحدة، بصفتها أحد راعيي عملية السلام، قد قدمت أيضا ضمانات إلى الجانب الفلسطيني بشأن القدس. وفي هذا الصدد، فإن رسالة الضمانات التي وجهتها الولايات المتحدة إلى الفلسطينيين والمؤرخة ٢٤ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩١، قد جاء فيها ما يلي:

"تعارض الولايات المتحدة ضم إسرائيل للقدس الشرقية وتطبيق القانون الإسرائيلي عليها وتوسيع حدود بلدية القدس. ونحن نشجع جميع الجوانب على تجنب القيام بأعمال من طرف واحد تؤدي إلى زيادة حدة التوتر المحلي أو تزيد من صعوبة المفاوضات أو تحول دون الوصول بها إلى نتيجتها الختامية".

إننا نطالب بتصحيح هذا الوضع في الحال وبالامتثال للاتفاق المتوصل إليه بين حكومة إسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية. وندعو أيضا راعيي عملية السلام، على أعلى مستوى، إلى الوفاء بواجباتهما في هذا الشأن وإلى أن يكفلا هذا الامتثال، ذلك أن عدم القيام بذلك من شأنه أن يتسبب في إلحاق أضرار كبيرة بمصداقية وصلاحية الاتفاقات التي تم التوصل إليها. فضلا عن إلحاقها بإجـــراءات عمليـــة السلام. ولا تزال قضية القدس قضية محورية وينبغي عدم الاستهانة بها.

وأكون ممتنا إذا عملتم على تعميم نص هذه الرسالة كوثيقة رسمية من وثائق الجمعية العامة، في إطار البنود ١٠ و ٣٨ و ٤٠ و ٧٨ من جدول الأعمال، ومن وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) ناصر القدوه
المراقب الدائم عن فلسطين
لدى الأمم المتحدة